قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٩٠

بربط ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط ختامى استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٢٦٦٩,٠٥١,٩٩١ جنيها (فقط وقدره أثنان وعشرون ألفا وستمائة وتسعة وستون مليونا وواحد وخمسون ألفا وتسعمائة وواحد وتسعون جنيها) كما يربط ختامى إيرادات الموازنة العامة للدولة بمبلغ ١٦٢٤٩,٤٢١,٧٧٤ جنيها (فقط وقدره ستة عشر ألفا ومائتان وتسعة وأربعون مليونا وأربعمائة وواحد وعشرون ألفا وسبعمائة وأربعة وسبعون جنيها) .

(المادة الثانية)

وزع ختامى استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ وفقا لما ورد بالجدول المرفق رقم (١) كما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

يربط ختامى الاستخدامات الجارية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ١٦١٩٨,٤٣٤,٨٤١ جنيها (فقط وقدرستة عشر ألفا ومائة وثمانية وتسعون مليونا وأربعمائة وأربعة وثلاثون ألفا وثمانمائة وواحد وأربعون جنيها) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الأول ـ الأجور بمبلغ ٤٥٧٠,١٠٣,٥٦٤ جنيها) فقط وقدره أربعة ألاف وخمسمائة وسبعون مليونا ومائة وثلاثة آلاف وخمسمائة وأربعة وستون جنيها) .

(ب) الباب الثانى ـــ النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١١٦٢٨,٣٣١,٢٧٧ جنيها (فقط وقدره أحد عشر ألفا وستمائة وثمانية وعشرون مليونا وثلاثمائة وواحد وثلاثون ألفا ومائتان وسبعة وسبعون جنيها) .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

يربط ختامى الاستخدامات الرأسمالية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٦٤٧٠,٦١٧,١٥٠ جنيها (فقط وقدره ستة آلاف وأربعمائة وسبعون مليونا وستمائة وسبعة عشر ألفا ومائة وخمسون جنيها) موزعا على البابين التاليين :

(ا) الباب الثالث ـــ الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٢٧٣٠,٩٠٠,٣٢٩ جنيها (فقط وقدره ألفان وسبعمائة وثلاثون مليونا وتسعمائة ألفا وثلاثمائة وتسعة وعشرون جنيها) .

(ب) الباب الرابع ـــ التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٣٧٣٩,٧١٦,٨٢١ جنيها (فقط وقدره ثلاثة آلاف وسبعمائة وتسعة وثلاثون مليونا وسبعمائة وستة عشر ألفا وثمانمائة وواحد وعشرون جنيها) .

(المـادة الثالثة)

وزع ختامى موارد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ وفقا لما ورد بالجدول المرفق رقم (١) كما يلى :

اولا ـ الايرادات الجارية :

يربط ختامى الإيرادات الجارية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ١٣٤٨٤,٧٣٩,٢٤٣ جنيها (فقط وقدره ثلاثة عشر ألفا وأربعمائة أربعة وثمانون مليونا وسبعمائة وتسعة وثلاثون ألفا ومائتان وثلاثة وأربعون جنيها) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول — الإيرادات السيادية بمبلغ ٨٤٥٨,١٣٤,٨٣٤ جنيها (فقط وقدره ثمانية آلاف وأربعمائة وثمانية وخمسون مليونا ومائة وأربعة وثلاثون ألفا وثمانمائة وأربعة وثلاثون جنيها) .

(ب) الباب الثانى — الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٠٢٦,٦٠٤,٤٠٩ جنيها (فقط وقدره خمسة آلاف وستة وعشرون مليونا وستمائة وأربعة آلاف وأربعمائة وتسعة جنيهات) .

ثانيا ـ الايرادات الراسمالية :

يربط ختامى الإيرادات الرأسمالية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٧٦٤,٦٨٢,٥٣١ جنيها (فقط وقدره ألفان وسبعمائة وأربعة وستون مليونا وستمائة واثنان وثمانون ألفا وخمسمائة وواحد وثلاثون جنيها) موزعة على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث — الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ١٤٨٧,٤٩٥,٣٣٧ جنيها (فقط وقدره ألف وأربعمائة وسبعة وثمانون مليونا وأربعمائة وخمسة وتسعون ألفا وثلاثمائة وسبعة وثلاثون جنيها) منه مبلغ ٧١٦,٢٥١,٩٥٥ جنيها (فقط وقدره سبعمائة وستة عشر مليونا ومائتان وواحد وخمسون ألفا وتسعمائة وخمسة وخمسون جنيها) لتمويل الاستخدامات الاستثمارية ومبلغ ٧٧١,٢٤٣,٣٨٢ جنيها (فقط وقدره سبعمائة وواحد وسبعون مليونا ومائتان وثلاثة وأربعون ألفا وثلاثمائة واثنان وثمانون) لتمويل التحويلات الرأسمالية وفقا لما توضح بالجدول المرفق رقم (١) .

(ب) الباب الرابع — القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١٢٧٧,١٨٧,١٩٤ جنيها (فقط وقدره ألف ومائتان وسبعة وسبعون مليونا ومائة وسبعة وثمانون ألفا ومائة وأربعة وتسعون جنيها) منه مبلغ ٦٥٦,٤٢٩,٥٤٢ جنيها (فقط وقدره ستمائة

وستة وخمسون مليونا وأربعمائة وتسعة وعشرون ألفا وخمسمائة واثنان وأربعون جنيها) لتمويل الاستخدامات الاستثمارية ومبلغ ٦٢٠,٧٥٧,٦٥٢ جنيها (فقط وقدره ستمائة وعشرون مليونا وسبعمائة وسبعة وخمسون ألفا وستمائة واثنان وخمسون جنيها) لتمويل التحويلات الرأسمالية وفقا لما توضح بالجدول المرفق رقم (١) .

(المادة الرابعة)

يربط الفرق بين ختامى إجمالى الاستخدامات الجارية وختامى إجمالى الإيرادات الجارية بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بعجز قدره ٢٧١٣,٦٩٥,٥٩٨ جنيها (فقط وقدره ألفان وسبعمائة وثلاثة عشر مليونا وستمائة وخمسة وتسعون ألفا وخمسمائة وثمانية وتسعون جنيها) .

كما يربط الفرق بين ختامى إجمالى الاستخدامات الرأسمالية وختامى إجمالى الإيرادات الرأسمالية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بعجز قدره ٣٧٠٥,٩٣٤,٦١٩ جنيها (فقط وقدره ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسة ملايين وتسعمائة وأربعة وثلاثون ألفا وستمائة وتسعة عشر جنيها) منه مبلغ ١٣٥٨,٢١٨,٨٣٢ جنيها (فقط وقدره ألف وثلاثمائة وثمانية وخمسون مليونا ومائتان وثمانية عشر ألفا وثمانمائة واثنان وثلاثون جنيها) عجز تمويل الاستثمارات ومبلغ ٢٣٤٧,٧١٥,٧٨٧ جنيها (فقط وقدره ألفان وثلاثمائة وسبعة وأربعون مليونا وسبعمائة وخمسة عشر ألفا وسبعمائة وسبعة وثمانون جنيها) عجز تمويل التحويلات الرأسمالية .

(المادة الخامسة)

يربط إجمالى ختامى استخدامات موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٣٣٤٦٠,٣١٦,٠١٧ جنيها (فقط وقدره ثلاثة وثلاثون ألفا وأربعمائة وستون مليونا وثلاثمائة وستة عشر ألفا وسبعة عشر جنيها) .

كما يربط إجمالى ختامى مصادر التمويل المتاحة لمواجهة تلك الاستخدامات بمبلغ ٢٨٣٩٨,٩٠٤,٦٣٢ جنيها (فقط وقدره ثمانية وعشرون ألفا وثلاثمائة وثمانية وتسعون مليونا وتسعمائة وأربعة آلاف وستمائة واثنان وثلاثون جنيها) موزعا على الموازنات المختلفة وفقا لما ورد بالجداول المرفقة أرقام (٢ — ٧) .

ويعتمد تمويل العجز الصافى البالغ ٥٠٦١,٤١١,٣٨٥ جنيها (فقط وقدره خمسة آلاف وواحد وستون مليونا وأربعمائة وأحد عشر ألفا وثلاثمائة وخمسة وثمانون جنيها) من الجهاز المصرفى .

(المادة السادسة)

يربط توزيع ختامى استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ على الأبواب المختلفة لأقسام وفروع الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات الخدمية وفقا للجداول المرفقة بهذا القانون .

(المادة السابعة)

يفتح اعتماد إضافى بالباب الأول — الأجور فى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٦١,٣٨٩,٦٩٣ جنيها (فقط وقدره واحد وستون مليونا وثلاثمائة وتسعة وثمانون ألفا وستمائة وثلاثة وتسعون جنيها) موزعة على النحو التالى :

جنيه	
٥٩,٨٣١,٠٩٤	(تسعة وخمسون مليونا وثمانمائة وواحد وثلاثون ألفا وأربعة وتسعون جنيها) بموازنة الجهاز الإدارى وفقا للكشف المرفق رقم ١٣ مقابل خفض فائض الحكومة بذات القدر وتعدل موازنة الخزانة العامة تبعا لذلك .
١,٥٥٨,٥٩٩	(مليون وخمسمائة وثمانية وخمسون ألفا وخمسمائة وتسعة وتسعون جنيها) بموازنه الهيئات الخدمية لمركز البحوث الزراعية مقابل زيادة إيرادات النشاط الجارى بذات القدر .
٦١,٣٨٩,٦٩٣	الجملة

(المـادة الثامنة)

تعتمد التعديلات التى تمت بالموازنات المختلفة (جهاز إدارى — إدارة محلية — هيئات خدمية) وفقا للتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ والملحقة بموازنات الجهات .

(المـادة التاسعة)

لوزير المالية إصدار سندات على الخزانة العامة وفقا للشروط التى يتفق عليها مع البنك المركزى لمواجهة الأعباء الفعلية التى أسفرت عنها الحسابات الختامية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

(المـادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك